الجمهور بشأن كل ما يتعلق بالحصول على العملة الصعبة وعلى امتلاك السندات المالية، بالعملة الصعبة وعلى نقل الاموال الى خارج اسرائيل. وتتلخص هذه القيود بما يلي (**هآرتس**، ١٧/١/١٩٨٤): ١ ـ عدم السماح للمسافر الاسرائيلي بان يحمل معه الى الخارج اكثر من الف دولار، بدلا من ثلاثة الاف دولار في السابق؛ ٢ ـ يحظر على الاسرائيلي ان يحتفظ لديه باكثر من الفي دولار (كانت ثلاثة الاف دولار في السابق) ومن هذا المبلغ لا يحق للفرد الاسرائيلي ان يحتفظ نقدا باكثر من ٥٠٠ دولار، وعليه ان كان يملك اكثر من ذلك ان يبيعه الى المصارف خلال مهلة تنتهي في ١٧/٢/١٩٨٤؛ ٣ ـ يحظر على الاسرائيلي الحصول على سندات مالية في البورصات العالمية؛ ٤ ـ منع امتلاك وثائق او سندات تكسب الحق بامتلاك الذهب او العملة الذهبية؛ ٥ ـ الغي السماح للاسرائيليين بالاحتفاظ بحسابات من العملة الصعبة خارج اسرائيل وان من له حسابات كهذه عليه اغلاقها في مهلة حدها الاقصى ١/٤/١٩٨٥؛ ٦ ـ الغي السماح للسكان الاجانب بشراء وبيع الذهب بنقود وودائع السكان؛ ٧ ـ تم تخفيض سقف السماح للاجانب بشراء العملة الصعبة مقابل العملة الاسرائيلية اثناء زيارة اسرائيل من ٣٠٠٠ دولار الى ٥٠٠ دولار؛ ٨ ـ عدم السماح للنازحين باخراج ممتلكاتهم الى خارج اسرائيل؛ ٩ ـ السماح بنقل هدايا وتبرعات مع المسافر لا تتجاوز قيمتها ٢٠٠٠ دولار (بدلا من ٣٠٠٠ دولار)؛ ١٠ ـ لا يجوز ان تتجاوز قيمة الهدايا من جانب اسرائيلي الى اجنبي في اسرائيل عن ٢٥ الف شيكل في كل زيارة.

وخلال سنة ١٩٨٣/ ١٩٨٤ زاد الانتاج القومي بنسبة تقل عن ١٪، وهي نسبة تؤكد على ان حالة الركود التي اصابت الاقتصاد الاسرائيلي مع بداية عام ١٩٨٢ لا زالت مسيطرة عليه. وارتفع جدول غلاء المعيشة بالنسبة للمستهلك بمقدار ١١,٦٪ خلال الشهر الاخير من العام ١٩٨٣، وشمل الغلاء مواد جديدة، مثل الكهرباء التي ارتفعت اسعارها بنسبة ١٤٪ اعتبارا من ٢٥/١/١٩٨٤، والنفط بالنسبة نفسها اعتبارا من ٣٠/١/١٩٨٤، والمياه بالنسبة نفسها، وتعرفة الهاتف بنسبة ٥٠٪ والبريد بنسبة ١٨,١٪ (**هآرتس**، ٢٦/١/١٩٨٤ **ودافار**، ١٨ و٣١/١/١٩٨٤). وارتفعت اسعار المواد الاساسية (المدعومة من قبل الحكومة) بتاريخ ١/٢/١٩٨٤ بحوالي ١٤٪ وسطيا، كما ارتفعت اسعار الادوية المصنعة في اسرائيل بنسبة ١٧٪ (**هاتسوفيه**، ٢/٢/١٩٨٤).

وبلغت نسبة التضخم ١٩٠,٧٪، وواصلت العملة المحلية تراجعها فبلغت قيمة الدولار بتاريخ ١٨/١/١٩٨٤ مبلغ ١٢٠ شيكل في المصارف وفي السوق السوداء ١٣٥ شيكل، وذلك بسبب القيود التي فرضتها وزارة المالية في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤. وقد طرح للشهر الثالث على التوالي مبلغ يصل الى ٣٠ مليار شيكل شهريا، من العملة الورقية المطبوعة حديثا، للتداول.

وازداد العجز في الميزان التجاري بمقدار نصف مليون دولار، فبلغ ٣٤٧٠ مليون دولار، اي بزيادة قدرها ١٧٪ عن قيمة العجز عام ١٩٨٢. وارتفعت الواردات الى ٨٣١٦ مليون دولار مقابل ٧٩٦٠ مليون دولار عام ١٩٨٢. وتراجعت قيمة الصادرات من ٤٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٤٨٤٧ مليون دولار في العام ١٩٨٣، وانخفضت الصادرات الصناعية عدا الماس بنسبة ٦٪.

وبلغت قيمة الديون الخارجية المستحقة في اوائل العام ١٩٨٤، ثلاثة وعشرين مليار دولار فاصبحت ديون كل فرد اسرائيلي ٥٥٥٥ دولار. وقال المسؤول عن سوق رأس المال في وزارة المالية يهودا اوروري انه ينبغي على الحكومة في ١/٤/١٩٨٤ ان تسدّد الديون الداخلية بحجم ٤٧٠ مليار شيكل (**دافار**، ٦/٢/١٩٨٤).

ووصل عدد العاطلين عن العمل لمدة ستة ايام وما فوق ١٩٥٤١ شخصا في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤، بعد ان كان ١٣٤٣٣ شخصا في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣. و١٠٠٧٠ شخصا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣. ويعني ذلك ان عدد العاطلين عن العمل قد زاد خلال ثلاثة اشهر بنسبة ٤٥ ـ ٥٠٪ وارتفع عدد طالبي الشغل من ٣٢٨٠٨ في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣ الى ٣٧٦٧٨ في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ (**المصدر نفسه**، ١٨/٢/١٩٨٤). وتراجع الطلب على العمال في الربع الاخير من العام الماضي بنسبة ٢٦٪، ترتفع بالنسبة لعمال البناء الى ٣٧,٨٪، والجامعيين الى ٣٥٪، وفي فرع المكاتب الى ٢٩,٥٪، وفي فرع الصيانة الى ٢٩٪ (**المصدر نفسه**، ١٨/١/١٩٨٤).

اما عن ميزانية العام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، التي اقرتها الحكومة فقد بلغ حجمها ١٤٤٣ مليار شيكل باسعار اوائل العام ١٩٨٤، وهو حجم صغير اذا قورن اولا بميزانية العام السابق، وثانيا باسعار العملة في العام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، حيث ستعادل ٣,٥ ـ ٤ تريليون شيكل (معاريف، ٢٠/١٢/١٩٨٣).

والواضح، في ضوء هذه المعطيات، انه من الصعب التنبؤ الى اين سيصل التدهور في الاقتصاد الاسرائيلي.